ضريبة المبيعات على المعدات الرأسمالية .. وتشجيع الإنتاج المحلى

د.نادر رياض

عضو مجلس ادارة
غرفة القاهرة

تثار هذه الأيام فى أوساط المستثمرين والمنتجين قضية ضريبة المبيعات على السلع والمعدات الرأسمالية ومنذ سنوات وهناك مطالب بإلغاء هذه الضريبة على السلع الرأسمالية وذلك دعماً للصناعة الوطنية وتشجيعاً للإنتاج المحلى إلا أن اعتبارات الحصيلة والايرادات تقف دون تحقيق ذلك.

وقد صدرت العديد من الأحكام فى دعاوى قضائية مرفوعة فى هذا الشأن وتقضى بإلغاء ضريبة المبيعات على الآلات والسلع الرأسمالية.

ومصلحة الضرائب على المبيعات من جانبها تعالج كل حالة على حدة وهناك نوع من المرونة فى التعامل فيما يتعلق بالسلع والمعدات الرأسمالية حيث يتم تقسيط الضريبة على ١٠ سنوات وهو ماساهم فى تخفيف العبء نسبياً إلا أن الأمر يبقى باعتبار أن ضريبة المبيعات عنصر من عناصر التكلفة التى تؤثر سلبياً على الانتاج المحلى فى مواجهة المستورد.

واستراتيجية الدولة كما عبر عنها الرئيس مبارك تعطى الأولوية لتوفير فرص العمل للشباب وهذه القضية تحت الأهمية القصوى حتى لو كان ذلك على حساب الضريبة لأن توفير فرصة العمل سوف يساهم فى حصول الفرد على أجر سينفقه مرة أخرى فى السوق وبالتالى يعد الرواج نسبياً ويمكن من خلال ذلك حسم ظاهرة الركود.

والمعدة أو الآلة عنصر هام جداً فى الانتاج المحلى وذات قيمة مضافة وتوفيرها يعنى ترفير المزيد من فرص العمل وامتصاص شبة غير قليلة من البطالة وبالتالى فلابد من تخفيف الأعباء على المعدات الرأسمالية التى تستخدم فى المشروعات كوسيلة انتاجية ومن ذلك ضريبة المبيعات والتى لابد من اعادة النظر فيها مرة أخرى وخاصة على هذه الآلات الرأسمالية.